

بيروت في 17 تشرين الأول 2012

## تغطية لقاء

### "دعم تطبيق قانون الحدّ من التدخين ورفض تعديله"

تحت عنوان "دعم تطبيق قانون الحدّ من التدخين ورفض تعديله" نظمت "نقابة الأطباء في لبنان" بالتعاون مع "الحملة المدنية من أجل مراقبة تطبيق القانون 174" و"مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت" لقاءً شارك فيه نقابات المهن الحرة (الصيدالّة، المعالجين الفيزيائيين، أطباء الأسنان، الممرضين، المحامين، المحررين)، والنقابات العمالية، ورؤساء الجامعات في لبنان، والمدارس، وهيئات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية. وذلك في تمام الساعة 11:30 صباحاً في "بيت الطبيب" في المتحف.

تخلل اللقاء كلمات لكل من: نقيب الأطباء شرف أبو شرف، ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في لبنان الدكتور حسن البشري، رئيس لجنة الصحة النيابية النائب الدكتور عاطف مجدلاوي، المدير العام لوزارة الصحة الدكتور وليد عمار، المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة فؤاد فليفل، نقيب المهندسين إيلي بصبيص، ممثل نقيب المحامين وعضو مجلس النقابة المحامي فادي براكات، رئيس اتحاد نقابات موظفي وعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي بشارة شعيا، رئيس إتحاد نقابات العمال مروان الخولي، رئيس تجمع شركات التأمين اسعد ميرزا، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت د. بيتر دورمن، رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية د. جوزف جبرا، ممثلة رئيس الجامعة اللبنانية عميدة كلية الصحة العامة الدكتور نينا زيدان، أمين عام المدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية في لبنان الأب بطرس عذار.

**نقيب الأطباء شرف أبو شرف** ذكر أن الدولة التي تفرطت بحياة مواطنيها ليست بدولة. وإعتبر أن التجارة بصحة المواطن جريمة لا تغتفر. وأشار إلى أن الدراسات العالمية تؤكد أن الأمراض اليوم باتت من صنع الانسان مع نقشي أمراض السرطان. وكشف عن بعض المؤشرات المخيفة التي تدل إلى خطورة إنتشار التبغ في المجتمع اللبناني. وقال: "تظهر دراسة قام بها "برنامج الحدّ من التدخين" في وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية أن اللبنانيين يستهلكون أكثر من مليون علبة تبغ يومياً وان التدخين هو السبب الأول للوفاة في لبنان (3500 حالة سنوياً)". وأضاف أبو شرف: "80% من الأطفال يتعرضون للتدخين السلبي في منازلهم و75% منهم في الأماكن العامة. والتدخين السلبي لمدة نصف ساعة يوازي تدخي 3 إلى 4 سجائر. كذلك 45% من المراهقين يدخنون و30% منهم يدخنون النرجيلة (أي ما يوازي علبتين من السجائر). أما التلوث البيئي الذي يسببه التدخين فيفوق 10 أضعاف التلوّث الحاصل بسبب السيارات". وسأل: "دولة أفريقيا الجنوبية منعت التدخين في المحميات الطبيعية حفاظاً على صحة الحيوانات فيها، فهل المطالبة بذلك في الأماكن العامة المغلقة في لبنان حفاظاً على صحة الإنسان أمر مبالغ فيه". وختم نقيب الأطباء: "صحة المواطن يجب أن تبقى دوماً فوق كل إعتبار".

ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في لبنان الدكتور حسن البشري هنا الدولة اللبنانية بالانجاز التاريخي التي قامت به متمنياً أن تحافظ عليه عليه. وقال: "تاريخ الثالث من أيلول 2012 سيبقى تاريخاً محفوظاً في ذاكرة الدولة اللبنانية وصحة مواطنيها. لبنان سيكون قدوة لغيره في مكافحة التدخين، خاصة وأن منطقة شرق المتوسط تعاني من ارتفاع نسب الأمراض غير السارية فيها والسبب الأول هو التدخين". وأضاف البشري: "أقلقتني الجهود الحثيثة لشركات التبغ لعرقلة تطبيق القانون، فقد شرعت إلى وضع تعديلات تتعارض مع مفهوم "إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ". لذا تتمنى المنظمة أن لا نتهاونوا في تطبيق القانون حفاظاً على صحة المواطنين وحياتهم". وختم قائلاً: "من فقد مالا فقد شيء بلا قيمة، ومن فقد شرف فقد شيء لا يقدر بقيمة، أما من فقد أولاً ففقد كل شيء، لذا نتمنى أن لا تفقدوا الأمل".

رئيس لجنة الصحة النيابية النائب الدكتور عاطف مجدلاوي ذكر أن هذا القانون أقرّ في المجلس النيابية بإجماع 128 نائباً. وأكد رفض تعديل القانون بشكل مطلق. وشكر المواطنين الذين كانوا خبراء تطبيق القانون ومراقبة تنفيذه. وقال: "أيها المواطن صحتك حقه، دافع عن حق!".

المدير العام لوزارة الصحة الدكتور وليد عمار أكد إلترام وزارة الصحة بتنفيذ القانون كما هو، ورفضها تعديله تحت أي ضغوط. وقال: "هذا القانون هو تطبيق لإتفاقية عالمية وقعت عليها وزارة الصحة وصدقها البرلمان. واي تعديل سيكون المستفيد الوحيد منه شركات التبغ التي كانت وراء كل الدراسات التي قدمت. ربما تأثرت بعض المؤسسات السياحية في البداية، لكن اليوم نرى هذه المؤسسة تعمل بشكل طبيعي ولا إشكال في تطبيق القانون". وأضاف: "وزارة الصحة لن تساوام على صحة اللبنانيين".

المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة فؤاد فليفل كشف أن عدد الدوريات التي تمت على الأراضي اللبنانية من قبل مديرية حماية المساهلك عددها 1151 دورية نظم خلالها 87 محضر ضبطت وتمت إحالتهم أمام القضاء. وأكد أن الدوريات واجهت مشاكل وتمكنت من تخطيها بالتعاون مع القوى الامنية. وشدد على دعم وزارة الإقتصاد والتجارة لتطبيق القانون.

نقيب المهندسين إبلي بصبيص أكد دعم القانون والمساهمة في تطبيقه عبر وضع المعايير الواضحة لمفهوم الأماكن العامة المغلقة، وهي كل ما يتعدى السقف وحائطين، وكذلك معايير التهوية في الاماكن العامة المفتوحة التي يسمح بها التدخين. وشدد أن ما أثير بالإعلام من إمكان تهوية الأماكن العامة المغلقة وتنقيتها من الدخان هو صعب جداً، بنسبة تتخطى الـ90%، إن لم يكن مستحيل. وأكد أن ذلك يتطلب وضع "شفاط" بقوة كبيرة جداً فوق رأس كل مدخن. وسأل: "لما يحترم اللبناني القانون في الخارج، ويلتزم بالتدخين خارجاً مهما كانت درجة الحرارة، ويسعى إلى تعديل القانون داخل بلده؟".

ممثل نقيب المحامين وعضو مجلس النقابة المحامي فادي براكات أكد أنه بين الحق الطبيعي والقانون الوضعي يتغلب دائماً الحق الطبيعي الذي لا يتبدل لا في المكان ولا في الزمان. وأشار إلى أن لبنان من مؤسسي الأمم المتحدة وواضعي شرعة حقوق الإنسان، وهو ملتزم بالتالي بالحقوق الطبيعية. ولفت إلى أن لبنان في وضعه القانون 174 إستند إلى "إتفاقية

منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ"، وبالتالي أصبح ملتصقاً بالقوانين الطبيعية وأي تعديل لهذه القوانين يجب أن يتم للأفضل ولمزيد من الضمانات وليس للأسوأ.

رئيس اتحاد نقابات موظفي وعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي بشارة شعيا أكد أن الصحة والسلامة تعني الجميع، وسألاً: "أين الصحة والسلامة المهنية؟". وطلب أن لا يتم التحجج بقانون الحدّ من التدخين لصرف العمال، وقال: "التدخين ليس السبب للصرف الحقيقي، الذي يتم بشكل لا إنساني، بل إدخال العمالة الأجنبية الأرخص والوافدة بقوة إلى لبنان". وأكد أن التدخين مضر بالعاملين في القطاع السياحي وبصحتهم.

رئيس إتحاد نقابات العمال مروان الخولي قال: "هذا القانون سيحول الاماكن العامة من أماكن موبوءة إلى أماكن صحية، تحمي عاملنا من أمراض حتمية". وإعتبر أن عمال المطاعم والمقاهي ذنبهم الوحيد هو التنفس حيث يعملون. وإنتقد من يقول أن التدخين يطيب اكلنا، وقال: "عيب عليهم أن يلوثوا المطبخ اللبناني". وشدد الخولي: "قلة من أصحاب المصالح نظموا الهجمة شرسة تتوسل كل الطرق المافياوية والسلطوية والمالية لتعديل هذا القانون من أجل مصالحهم، لكن لن نسمح بتمرير تعديل يقتل عاملنا".

رئيس تجمع شركات التأمين اسعد ميرزا أشار إلى الخسائر الكبيرة التي يتكبدها قطاع الرعاية الصحية من الأمراض الناتجة عن التدخين. وكشف أن أصحاب عقود التأمين في أوروبا وأميركا المدخنين يتحملون أعباء إضافية ويتم إخضاعهم لفحوصات إضافية. وأكد دعوة شركات التأمين الأعضاء إلى دعم هذا القانون بكل ما يتوفر من وسائل. وقال: "لو إننا كرجال أعمال نفكر بعمالنا كما نفكر باولادنا، لكننا دعمنا تطبيق القانون 174".

رئيس الجامعة الأميركية في بيروت د. بيتر دورمن أشار إلى أن تطبيق حظر التدخين في الاماكن العامة في الولايات المتحدة لم يؤثر على الأرباح السياحية، بل أتى بأرباح صحية كبيرة. وقال: "إذا كان التدخين خياراً، فالتنفس ليس خياراً!". وأكد أن القانون يساعد على رفع المسؤولية الشخصية لدى المواطنين. وأشار إلى أن الجامعة الأميركية حظرت التدخين في حرمها.

رئيس الجامعة اللبنانية الأميركية د. جوزف جبرا قال بدوره: "صحيح ان لنا الحرية الشخصية، ولكن في المجتمع تقف حريتنا عندما تعارض حرية شخص آخر أو تضر به أو إذا كان من المحتمل أن تضر به. فكيف بالاحرى التدخين الذي يقتل؟". وأكد بدوره أن الجامعة اللبنانية الأميركية منعت التدخين داخل حرمها.

ممثلة رئيس الجامعة اللبنانية عميدة كلية الصحة العامة الدكتور نينا زيدان قالت: "يهنا أن نحمي شبابنا من عادة تدخين الأركيل والخمول والضرر التي تسببه". وازافت: "الاستثناء في لبنان يصبح قاعدة، لذا سنقف وإياكم سداً منيعاً بوجه كل إستثناء". واددت سعي الجامعة اللبنانية إلى حظر التدخين داخل حرم كلياتها.

أمين عام المدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية في لبنان الأب بطرس عذار إنتقد من يدعي البعض بأن التدخين متنفس من المشاكل، سألًا: "أو ليس التدخين والإدمان عليه سبباً للكسل الذهني والجسدي وضرراً لبيئتنا ومشوهاً للقاءاتنا؟". وأكد أن المدارس تربي الأجيال على رفض التدخين-العبودية، الذي يدفع المدمنين عليه إلى التفكير بأنانية دون الشعور بمن حولهم. وقال: "باسم المدارس الكاثوليكية وإتحاد المؤسسات التربوية في لبنان، لا مساومة على صحتنا وصحة أجيالنا. لا ثقافة الموت نعم لثقافة الحياة".

قدم الحفل الإعلامية رانيا بارود التي ذكرت بأن رئيس الحكومة البريطانية ونستون شرشيل كان يسأل عن تطبيق القوانين أثناء الحرب العالمية الثانية، في إشارة أن لا حجة تقف بوجه تطبيق القانون. وأكدت بارود أن الكتل النيابية تدعم القانون وترفض تعديله، كاشفة عن لقاءات وإتصالات مع رؤوساء هذه الكتل تؤكد هذا الموقف.

حضر اللقاء، إلى جانب المتحدثين، الوزير السابق النائب د. أحمد فنتفت ممثلاً كتلة المستقبل، النائب د. بلال فرحات ممثلاً كتلة الوفاء للمقاومة، النائب د. عماد الحوت ممثلاً الجماعة الإسلامية، النائب د. علي عسيران، النائب د. عمار الحوري، الاستاذ إدي أبي اللمع ممثلاً حزب القوات اللبنانية، السيد ظافر ناصر ممثلاً الحزب الإشتراكي، نقيب الصحافة محمد البعلبكي، إلى ممثلين عن جامعات لبنانية وعن جمعيات أهلية. وتخلل اللقاء إطلاق إعلان تلفزيوني يبرز سموم الأركيلة التي يطالب اليوم بتعديل القانون 174 من أجلها.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بالآنسة لما العريضي على الرقم: ٠١٣٥٠٠٠٠٠ مقسم ٤٦٧٤ أو ٧٠٦٤١٧٨٤

أو عبر البريد الإلكتروني: la69@aub.edu.lb